تدهور معيشة عمال المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

لا يزال «الشغل الناقص» في المغرب يساهم بتدهور الأوضاع المعيشية لكثير من العمال ممن يتلقون أجوراً تقل عن الحد الأدنى في سياق متسم بارتفاع الأسعار. وتفيد المندوبية السامية للتخطيط الحكومية في تقرير صادر مؤخراً، أن عدد الأشخاص الذين يوجدون في وضعية «شغل ناقص» وصل إلى 1,05 مليون في الفصل الثالث من العام الجاري. وتوضح أن الشغل الناقص المرتبط بعدم كفاية الدخل أو عدم التوافق بين الدراسة والشغل، انتقل من 8,5 في المائة إلى 9,6 في المائة على الصعيد الوطني، حيث يصيب، بشكل خاص، قطاعات البناء والصناعة بما فيها الصناعة التقليدية.

ويساهم الشغل الناقص في شيوع أجور بالقطاع دون الحد الأدنى القانوني، في سياق متسم بارتفاع التضخم، وترقب زيادات في الأسعار، مع إعادة النظر في الضريبة على القيمة المضافة، والتوجه نحو إعادة النظر في صندوق المقاصة في العام المقبل. ولا تتعدى أجور 44 في المائة من الأجراء في المغرب المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمغرب الذي يضم 3,8 ملايين أجير، 280 دولاراً في الشهر. وفي هذا السياق، يعبر رئيس الجامعة الوطنية للفلاحة السابق، محمد الهاكش، عن التخوف من اشتداد الضغط على القدرة الشرائية للأجراء والموظفين، في ظل التوجه نحو تقليص نفقات دعم السكر والدقيق وغاز الطهور في العام المقبل بمليار دولار. ويشير الهاكش في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن ذلك سيعاني منه أكثر أصحاب الأجور المتوسطة، وحتى الأسر ذات الدخل المحدود في المدن والأرياف، رغم وعد الحكومة الأسر الفقيرة بدعم مباشر لن يقل عن خمسين دولاراً في الشهر. وكانت اتحادات عمالية قد طالبت بزيادة عامة استثنائية في أجور الموظفين وأجراء القطاع الخاص لمواجهة الارتفاع غير المسبوق للتضخم وغلاء الأسعار، مؤكدة ضرورة تبني إجراءات ضريبية مستعجلة لتخفيض أسعار المواد الأساسية، وتسقيف أسعار المحروقات.

وأكدت المندوبية أن 98 في المائة من الأسر في بحث مؤشر الثقة الصادر في الأسبوع الماضي، كشفوا عن ارتفاع أسعار الغذاء في الاثني عشر شهراً الماضية، بينما تتوقع 72,1 في المائة استمرار ذلك الارتفاع في الاثني عشر شهراً المقبلة.

ويأتي ارتفاع الأسعار في سياق شكوى 86,1 في المائة من الأسر، من تدهور مستوى معيشتها في الاثني عشر شهراً الماضية، بينما تتوقع 52,5 في المائة من الأسر تواصل تدهور مستوى معيشتها في الاثني عشر شهراً المقبلة. ويشير المرصد المغربي للمقاولات الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة، في تقريره السنوي المعلن عنه الخميس الماضي، أن حوالي 76 في المائة من الأجراء يستفيدون من أجر شهري يقل عن 400 دولار.

وأكدت مديرة المرصد آمال الإدريسي، في مؤتمر صحافي بالدار البيضاء الخميس الماضي، أن 51,2 في المائة من النساء الأجيرات يحصلن على أجر يقل عن 280 دولاراً في الشهر، بينما تصل تلك النسبة إلى 40,5 في المائة بين الأجراء.

وتلاحظ أن النساء الأجيرات يحصلن على أجر أفضل في جهة الدار البيضاء التي تعتبر العاصمة الاقتصادية للمملكة، حيث إن 36 في المائة من النساء في تلك الجهة يستفدن من أجر يتجاوز 400 دولار، بينما تتراوح تلك النسبة بين 3،1 و19،5 في المائة في جهات أخرى.

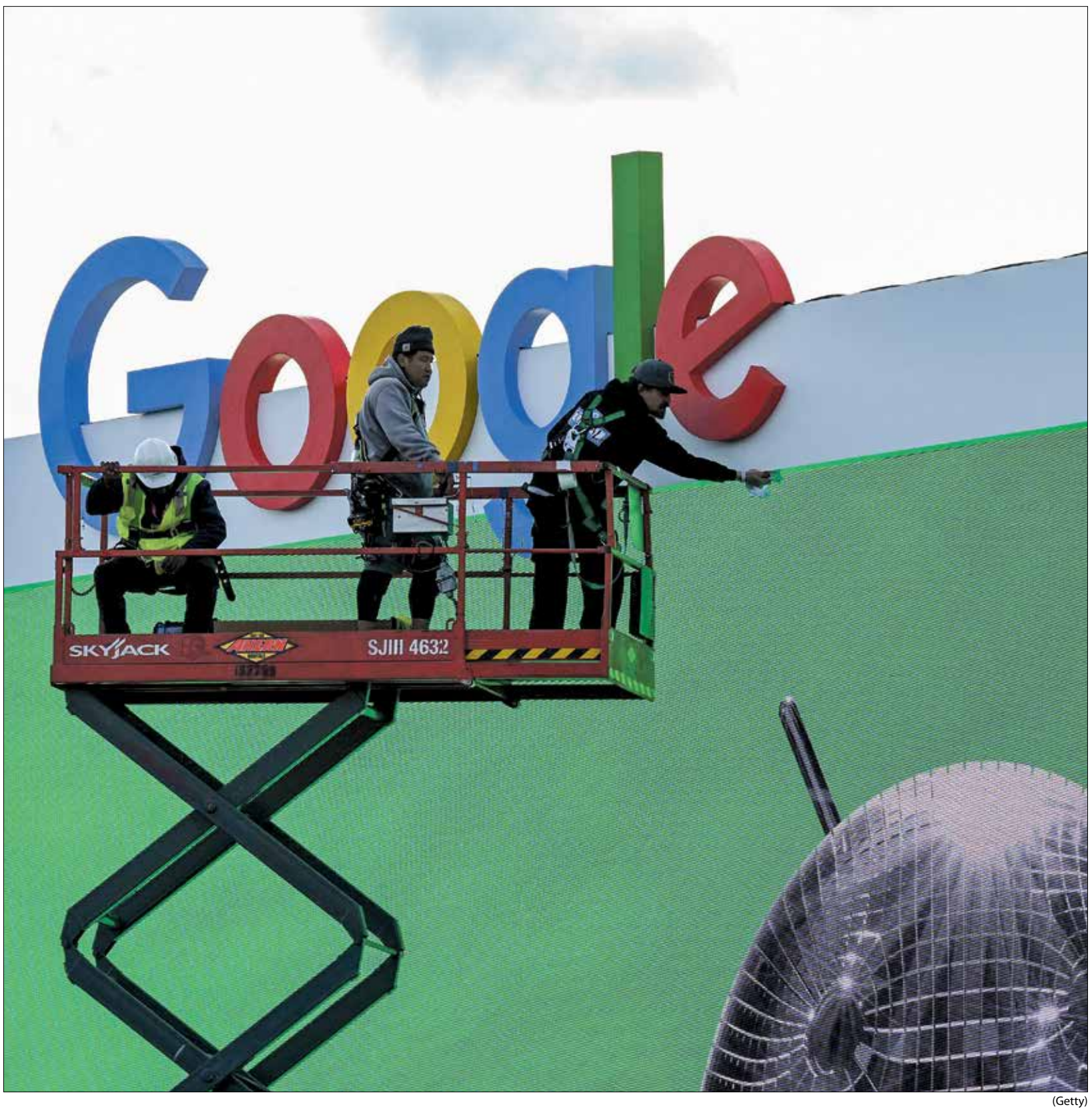

(Getty)

الذكاء الاصطناعي يرفع أرباح الشركات

سواء كانت تبيع الإعلانات أو الهواتف الذكية أو الرقائق الدقيقة، بات على شركات التكنولوجيا كلها أن تثبت للسوق أنها في موقع متقدم في السباق نحو الذكاء الاصطناعي التوليدي. ويقول المحلل المستقل جاك غولد: «إذا كنتم شركة وليست لديكم رسالة خاصة بالذكاء الاصطناعي، فلن تستمروا في العمل لفترة طويلة». ويضيف: «لا شيء آخر يهم الآن. الجميع يحاول إطلاق المنتجات بشكل أسرع والتحدث بصوت أعلى من المنافسين». خلال الأسبوعين الماضيين، نشرت مجموعات التكنولوجيا الرئيسية نتائجها المالية للفترة من يوليو/تموز إلى سبتمبر/أيلول، وقد فاق معظمها توقعات المحللين، لكن تركيز وول ستريت كان منصبّاً فقط على الذكاء الاصطناعي. وشهدت «غوغل»، الشركة الأولى عالمياً في مجال الإعلان عبر الإنترنت، قفزة في أرباحها الفصلية بنسبة 42% على أساس سنوي.

أخبار

9,5% زيادة في قيمة أجور موظفي مصر

أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع قيمة الأجور في القطاع العام إلى 35,1 مليار جنيه عام 2022/2021 مقابل 32,1 مليار جنيه عام 2021/2020 بنسبة زيادة قدرها 9,5%.

وقال الجهاز في بيان أمس، إن قيمة مشروعات القطاع العام تحت التنفيذ بلغت 37,6 مليار جنيه عام 2022/2021 مقابل 28,4 مليار جنيه عام 2021/2020 بنسبة زيادة قدرها 32,4%. وأضاف أن قيمة صافي رأس المال المستثمر في القطاع العام بلغت 134,8 مليار جنيه عام 2022/2021 مقابل 105,6 مليارات جنيه عام 2021/2020 بنسبة زيادة قدرها 27,6%.

وبالنسبة لقطاع الأعمال العام، ذكر الجهاز أن قيمة الأصول ارتفعت إلى 737,2 مليار جنيه عام 2022/2021 مقابل 631,6 مليار جنيه عام 2021/2020 بنسبة زيادة قدرها 16,7%.

بورصة قطر تصعد 1,57%

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الاثنين مرتفعة؛ بتخطي مستوى 10 آلاف نقطة، مدعومة بنمو 4 قطاعات يتقدمها قطاع البنوك والخدمات المالية. وصعد المؤشر العام بنسبة 1,57% ليصل إلى النقطة 10152,13، رابحاً 157,02 نقطة عن مستوى أول من أمس.

وكان المؤشر فقد مستوى الـ 10 آلاف نقطة يوم الأربعاء 18 أكتوبر/تشرين الأول الماضي وظل دونه لمدة 12 جلسة.

ودعم أداء الجلسة نمو 4 قطاعات يتقدمها البنوك والخدمات المالية بـ 2,21%، بينما تراجع 3 قطاعات في مقدمتها التأمين بـ1,64%. ومن بين 51 سهماً نشطاً، تقدم سهم «الريان» الارتفاعات بـ 10%، بينما جاء «الإسلامية للتأمين» على رأس التراجعات بـ2,42%.

«المصافي» السعودية تتحول للربحية

أظهرت النتائج المالية الأولية لشركة المصافي العربية السعودية «المصافي» عن تحولها للربحية خلال الربع الثالث للعام 2023، مقابل خسائر للربع المماثل من عام 2022.

وأوضحت الشركة، بحسب بيان لها أمس الاثنين على «تداول»، أن صافي الربح خلال الربع الثالث للعام الجاري بلغ نحو 4,4 ملايين ريال، مقابل خسائر بلغت 3,14 ملايين ريال بالربع المقارن للعام الماضي.

وعزت الشركة سبب تحولها للربحية خلال الربع الحالي، إلى توزيع أرباح الشركة السعودية للاستثمار الصناعي خلال الربع الثالث من هذا العام بمبلغ 7,6 ملايين ريال في حين أن الربع المماثل من العام السابق لم يتم توزيع أرباح.

لبنان ومصر والأردن أكبر المتضررين سياحياً من الحرب

أكدت وكالة ستاندرد آند بورز غلوبال (S&P) أمس الاثنين، أنّ الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، وردّ حركة المقاومة الإسلامية «حماس» عليها، ستتسبب بأضرار لقطاع السياحة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأضافت الوكالة في تقرير، إن الحرب الدائرة لها تداعيات على الاقتصادات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، «فضلاً عن الخسائر الكارثية في الأرواح والأضرار الباهظة التي لحقت بالبنية التحتية».

وذكر التقرير أن قطاع السياحة سيكون المتضرر الأكبر في لبنان ومصر والأردن، بسبب قربها الجغرافي واحتمال توسع نطاق الصراع عبر حدودها.

وتابع التقرير: «سيؤدي ذلك إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه الدول، ويضعف مراكزها الخارجية، على الرغم من أنه بالإمكان تخفيف ذلك إلى حد ما من خلال الدعم المحتمل من الجهات المانحة الدولية».

وتوقعت الوكالة أن يبلغ الأثر المالي لخسارة نسبتها 10 أو 30 أو 70 % في عائدات السياحة في كل دولة من الدول الثلاث وفق سيناريوهات محتملة.

والعام الماضي، ساهمت السياحة بنسبة 26% من إيرادات الحساب الجاري للبنان وبلغت المساهمة في الأردن 21%، وفي مصر كان الرقم 12% وفي إسرائيل 3 %. وتوقع التقرير، ألّا يكون التأثير كبيرا على السياحة في دول الخليج وتركيا والعراق، مشيراً إلى أنّ «هذه التوقعات تتوقف إلى حد كبير على مدة استمرار الصراع وما إذا كان سيمتد ليشمل أجزاء أوسع من المنطقة».

ووفقاً للسيناريو الأساسي الحالي لدى الوكالة، فإنها تتوقع أن ينحصر نطاق الحرب إلى حد كبير بين إسرائيل وغزة ولن تستمر أكثر من 3 إلى 6 أشهر.

وتابع: «قد تؤدي الاحتجاجات المتزايدة في مختلف أرجاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تفاقم عدم الاستقرار الاجتماعي وتصاعد المخاطر السياسية». وتعد السياحة مصدراً كبيراً للتوظيف ومصدراً مهماً للنقد الأجنبي للعديد من دول الشرق الأوسط، وكانت قد شهدت تعافيا قويا في عام 2023. ووفقاً لمنظمة السياحة العالمية التابعة للأمم المتحدة، زاد عدد السياح القادمين إلى المنطقة في الأشهر السبعة الأولى من هذا العام بنسبة 20% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

(الأناضول)

مال وناس

شبح نفاد وقود غزة

التنقل عبر عربات تجرها الدواب... وغاز الطهي بديلاً للسولار

يخيم شبح نفاد الوقود على قطاع غزة الذي يشهد أزمة مواصلات خانقة أدت إلى العودة للتنقل عبر العربات التي تجرها الدواب، واستخدام غاز الطهي في تموين السيارات

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

يعيش قطاع غزة الذي أنهى العدوان الإسرائيلي شهره الأول عليه، ظروفًا معيشية وإنسانية هي الأقسى منذ أن فرض الحصار بعد منتصف يونيو/حزيران 2007 في أعقاب سيطرة حركة المقاومة الإسلامية «حماس» عليه بعد الاقتتال الداخلي مع السلطة الفلسطينية حينها.

ونتيجة للقرارات الإسرائيلية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو بعد عملية طوفان الأقصى في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي فإن ظروف الحياة باتت مشابهة إلى حد ما لتلك الظروف التي شهدها القطاع خلال الأعوام الأولى للحصار لا سيما بعد أسر شاليط وسيطرة حماس على غزة.

ويعتبر نقص الوقود اللازم لتشغيل المركبات من الأزمات التي طفت إلى السطح بعد انتهاء الشهر الأول للعدوان، خصوصًا وأن حكومة نتنياهو ما تزال ترفض كل الوساطات والضغوط الدولية الرامية لإدخال الوقود إلى القطاع خلال الفترة الحالية.

وتبرر سلطات الاحتلال الإسرائيلي قرارها الحالي بأن حركة حماس تقوم باستخدام هذا الوقود في أعمالها العسكرية، وهو ما تنفيه الحركة التي تؤكد باستمرار على أن الوقود يذهب لصالح المستشفيات وحركة المركبات في مختلف المدن إلى جانب سيارات الإسعاف والدفاع المدني.

ونتيجة لأزمة شح الوقود فإن ظواهر عدة برزت خلال الأيام الأخيرة، إلى السطح لعل من أبرزها استخدام السيارات التي تعمل على «السولار» لزيت الطهي في ظل شح الوقود وارتفاع أسعاره حال توفره في السوق السوداء في بعض المدن، وهو مشهد لطالما اعتاد عليه الفلسطينيون في الفترة الأولى للحصار.

ويعمل السائقون في المناطق الجنوبية من القطاع تحديدًا على استبدال السولار بزيت الطهي نظرًا لانخفاض تكلفته مقارنة مع أسعار الوقود، فيما يواجه السائقون الذين تعمل مركباتهم بـ «البنزين» أزمة خانقة أدت لتوقف بعضهم عن العمل خلال الفترة الحالية. ويتم شراء الكميات البسيطة المتوفرة من غاز الطهي لدى بعض

> شلل النقل في مناطق الشمال... وحركة مرورية في الجنوب

محطات الوقود خلال الفترة الحالية بثمن مضاعف، الأمر الذي رفع أسعار المواصلات بصورة ملموسة. وتشهد مناطق شمال القطاع ومدينة غزة أزمة شديدة على صعيد حركة السيارات والمواصلات نظرًا لتعامل الاحتلال الإسرائيلي معها على أنها مناطق «عمليات عسكرية» وصعوبة الحركة والتنقل في الكثير من هذه المناطق بفعل القصف الجوي والمدفعي الإسرائيلي. أما المناطق الوسطى والجنوبية في القطاع فتشهد حركة مرورية بفعل نزوح مئات الآلاف من الفلسطينيين، إلا أن هذه المناطق تواجه أزمة شح في الوقود حالياً ما يعزز من الظواهر القديمة التي كان عليها القطاع خلال الشهور الأولى لفرض الحصار الإسرائيلي.

وفي مناطق خانيونس ورفح جنوبي القطاع دخلت الدواب على خط المواصلات من خلال عمل بعض «العربات» التي تجرها الدواب على طرق النقل مقابل مبالغ مالية تتنوع ما بين شيكل إلى 3 شواكل إسرائيلية بناءً على حجم المسافة التي سينتقل إليها الشخص. (الدولار=4,4 شيكل إسرائيلي)

وباتت هذه الوسيلة، بديلاً عن المواصلات المعتادة في ضوء أزمة الوقود الحاصلة وشحها وصعوبة الحركة والتنقل بين المدن والمناطق هذه الأيام، خصوصًا مع اشتداد القصف الإسرائيلي في الأسبوعين الأخيرين واستهداف المركبات والسيارات المتحركة على الطرق المختلفة.

السائق أحمد النيرب يقول لـ «العربي الجديد» إنه اضطر لاستخدام «زيت الطهي» كبديل عن السولار في ظل صعوبة توفره هذه الأيام في محطات الوقود المختلفة نظرًا لرفض الاحتلال الإسرائيلي إدخاله منذ بداية الحرب الجارية على القطاع قبل نحو شهر.

ويضيف أن ما يحصل حاليًا يعقد من حياة الفلسطينيين وتنقلهم بين المناطق ويجعل الحركة محدودة للغاية هذه الفترة، مع إمكانية توقف الحركة كلياً خلال الفترة المقبلة، إذا ما تواصلت الحرب الإسرائيلية على غزة ولم يتم إدخال الوقود من جديد.

أما الفلسطيني محمد قشطة فلجأ هو الآخر لاستخدام «زيت الطهي» إذ يعمل كسائق أجرة داخل مدينة رفح إلا أنه يواجه صعوبة كبيرة في توفير السولار جراء عدم توفره في الكثير من المحطات للأسبوع الرابع على التوالي ورفض إدخاله لغزة هذه الأيام.

ويقول قشطة لـ «العربي الجديد» إن الوقود المتوفر في المحطات أو المتبقي مخصص فقط لصالح سيارات الإسعاف وهو آخذ بالنفاد حسب إفادات أصحاب المحطات، وهو ما يضطر أصحاب سيارات الأجرة أو المملوكة وتعمل على السولار لاستخدام زيت الطهي.

ويلاحظ المتجول في مناطق جنوب القطاع استخدام عشرات السائقين لزيت الطهي من خلال الروائح المنبعثة من السيارات هذه الفترة، إلى جانب توقف السائقين في الشوارع والطرق المختلفة لتعبئة مركباتهم بالزيت من أجل الاستمرار في السير والحركة في مختلف المناطق.

عائلة فلسطينية تستقل مركبة متضررة للنزوح من مناطق القصف (فرانس برس)

أسواق

تصاعد حملات المقاطعة في ليبيا

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

اتسعت في ليبيا الحملات الشعبية الداعية لمقاطعة منتجات وسلع الشركات والدول الداعمة للاحتلال الإسرائيلي الذي يشنّ حرب إبادة على قطاع غزة، بدعم أميركي وغربي رسمي منذ أكثر من شهر. صاحبت تلك الحملات دعوة دار الإفتاء الليبية كل الجهات المسؤولة عن الاستيراد في ليبيا لمقاطعة ما يمكن الاستغناء عنه من سلع الشركات الداعمة للعدو الإسرائيلي.

كما طالبت دار الإفتاء في بيان رسمي، بعدم توريد هذه السلع، باعتبارها تعاوناً على الإثم والعدوان، وتصنيف كل من يشتري أو يبيع من هذه الشركات مشاركاً في الحرب على غزة وقتل الأبرياء.

وأكدت أن كل مؤسسات الدولة الرسمية عليها ألا تسمح بتصدير أو توريد ما يدعم من السلع والطاقة، للشركات والدول الغربية التي تقف وراء الاحتلال، وتمده بالسلاح والمال والعتاد. وقبل أسبوع، طالب مجلس النواب الليبي بوقف تصدير النفط الليبي إلى الدول الداعمة للعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، كما طالبا بطرد سفراء هذه الدول من ليبيا. كما طالب المجلس الأعلى للدولة الليبي، بقطع العلاقات مع الدول الداعمة لإسرائيل وإيقاف تصدير الغاز والنفط إليها، ومقاطعة منتجاتها «حتى يتم إيقاف العدوان الغاشم على قطاع غزة».

ومن جانبه، قال صاحب محل تجاري في طرابلس، أمجد الفلاح، لـ«العربي الجديد»، إن الإقبال على مقاطعة منتجات الشركات الداعمة للاحتلال الإسرائيلي تصاعد منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

وأضاف قائلا «المقاطعة امتدت لسلع ومنتجات كثيرة منها منتجات المياه المعدنية مثل أكوين، والمشروبات الغازية مثل بيبسي، والشاي وأنواع من الشوكولاتة، ومواد التنظيف».

> دار الإفتاء تدعو إلى وقف استيراد سلع الداعمين للاحتلال

من جانبه، أكد العامل في أحد محال الحاسوب بمنطقة الظهرة، سفيان بن عثمان، أن المواطنين الذين يترددون على المحل طالبوا بعدم التعامل مع العلامة التجارية «أتش بي HP» لدعمها دولة الاحتلال. وفي محل جملة للمنظفات بمنطقة الحشيان في العاصمة طرابلس، قال عبد المجيد الجبالي إن هناك تحذيرات من سكان المنطقة بعدم شراء وبيع العلامات التجارية لشركات تجارية تدعم الاحتلال الإسرائيلي. وأضاف لـ«العربي الجديد»: بدأنا بالبحث عن بدائل للشركات المعروفة بدعمها الاحتلال الإسرائيلي، مشيراً إلى أن ما ساعد على ذلك هو عزوف المواطنين عن شراء منتجات الشركات الداعمة للاحتلال.

وتعليقا على فعالية تلك الحملات قال المحلل الاقتصادي، حسين البوعيشي، لـ«العربي الجديد»، إن المقاطعة سلاح مهم اقتصادياً للتأثير على الشركات الداعمة للاحتلال.

مال وسياسة

حصار السلع الأوروبية في الأسواق التونسية

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تتوسع في تونس الحملات الشعبية ضد سلع شركات الدول الأوروبية الداعمة لإسرائيل، وسط دعوات لتغيير العادات الاستهلاكية للمواطنين بشكل نهائي بغاية إطالة أمد خسائر الدول التي تقف إلى جانب الاحتلال في حربه ضد الفلسطينيين.

وتحوّلت حملة مقاطعة السلع الأوروبية التي تدعم الحرب إلى ملف شعبي في تونس، حيث يقود نشطاء حملات على وسائل التواصل الاجتماعي يوميا عبر وضع قوائم السلع المشمولة بالمقاطعة، بينما أعلنت جمعيات ومنظمات مدنية أيضا مقاطعة برامج التعاون مع ممولين ومنظمات أوروبية وأميركية أيدت العدوان على غزة. في الأثناء، لا تزال المحاولات جارية في برلمان تونس لإصدار قانون يجرّم كل أشكال التعاون مع الكيان الصهيوني، ما أثار جدلا واسعا في البلاد حول التداعيات الاقتصادية والسياسية المترتبة على المصادقة على هذا القانون. وتحضر في أسواق تونس آلاف السلع الموردة من دول الاتحاد الأوروبي منتجة من شركات تدعم الكيان المحتل. كما يضم النسيج الاقتصادي المحلي عشرات من العلامات التي تشتغل في السوق التونسية تحت نظام «الفرانشيز»، في المقابل تغيب تماما السلع الإسرائيلية بمقتضى قرار المقاطعة لإسرائيل الصادر عن جامعة الدول العربية، والذي تلتزم به تونس منذ 1948. تقول المتحدثة باسم جمعية «استهلك تونسي» هدى نصري، إن الدول الداعمة لإسرائيل تستمد قوّتها من محاصرة الشعوب بسلعها التي توفر للشركات المصنعة أرباحا كبيرة، يذهب جزء من ريعها للتسليح وقتل الأبرياء في غزة.

الأولوية للسلع الوطنية (ياسين قبادي/الأناضول)

وأكدت نصري أنه لا يمكن الاستهانة بسلاح المقاطعة مهما كان حجم السوق صغيراً، مشيرة إلى أن تغيير الممارسات الاستهلاكية للمواطنين يحتاج إلى نفس طويل من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة، وأهمها إقامة صناعة محلية قادرة على توفير بدائل لكل المنتجات الموردة من دول وكيانات داعمة لإسرائيل. وتابعت المتحدثة في تصريح لـ«العربي الجديد» أن تونس تملك قطاعا صناعيا قادراً على توفير بدائل لكل السلع المشمولة بالمقاطعة، معتبرة أن بضاعة الحرب الدائرة في غزّة كشفت أهمية تقوية الجبهات الاقتصادية والمالية الداخلية للدول التي تعاني من تبعية مفرطة تجاه الدول التي تدعم الاحتلال رغم جرائمه. في الأثناء أعلنت منظمات مدنية ناشطة في قطاعات اجتماعية واقتصادية، من بينها منظمة «أنا يقظ» (متخصصة في مكافحة الفساد) وأكاديمية «جيل الغد»، مقاطعتها لبرامج تعاون مع منظمات تدعم دولها الكيان المحتل على غرار منظمة «فريدريش إيبرت» الألمانية. وخلال الربع الثاني من العام الحالي، سجل القطاع الصناعي تراجعا بـ 2,1 بالمائة مقارنة بذات الفترة من العام الماضي، وفق معهد الإحصاء الحكومي.

تحقيق

ألغى آلاف السياح الأجانب حجوزاتهم بأشهر الفنادق في مدينة القدس المحتلة التي باتت أشبه بثكنة عسكرية تزدحم بالجنود والمستوطنين خاصة في ساعات المساء، عقب اندلاع معركة «طوفان الأقصى» يوم 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي

الحرب تشلّ سياحة القدس

خسائر بعشرات ملايين الدولارات

القدس المحتلة ـ **محمد عبد ربه**

مع مرور شهر تقريبا على معركة «طوفان الأقصى» وما تلاها من حرب إسرائيلية على قطاع غزة، تبدو مدينة القدس أشبه بثكنة عسكرية تزدحم بالجنود والمستوطنين خاصة في ساعات المساء، بينما تخلو المدينة من روادها والوافدين إليها، سواء من الفلسطينيين القاطنين في ضواحيها القريبة والمتاخمة لبلدتها القديمة، أو من الوفود السياحية التي كانت تعج بها أسواق المدينة، وتزدحم بها فنادقها ومواقعها السياحية التاريخية والدينية.

لا سياح في القدس

ألغى آلاف السياح الأجانب حجوزاتهم في أشهر فنادق مدينة القدس مثل إمبريال والبترا والإمبسادور والهاشمي، والسان جورج، والليغاسي، والفندق الوطني والتي كانت حتى السادس من اكتوبر/ تشرين الأول الماضي، تشهد غرفها الفندقية حالة من الإشباع في ذروة موسم سياحي كان تعافى توا من جائحة كورونا، بعد ما تسببت بخسائر فادحة للقطاع السياحي المقدسي، ثم عاود ونهض مجدداً.

ومع نهوض القطاع سارع العديد من أصحاب الفنادق والمطاعم السياحية إلى تحديث منشآتهم وتوسيعها وتطويرها بالاستدانة من المصارف لتلبية احتياجات موسم سياحي مقدسي حمل كثيرا من التفاؤل لدى العاملين بهذا القطاع، والذي يقدر عددهم بعشرات الآلاف.

لكن ما حدث في السابع من اكتوبر/ تشرين الأول الماضي، قلب الأوضاع رأسا على عقب، وقد استحق ذلك الحدث الكبير المفاجئ لقب الطوفان بحيث رسم واقعا جديدا ترك تأثيره الفوري على مختلف مناحي الحياة سواء في المدينة المقدسة، أو في حدود فلسطين برمتها، وامتد طوفانه إلى المحيط القريب والبعيد. في حديثه لـ«العربي الجديد»، يقول رئيس جمعية السياحة الوافدة في الأراضي المقدسة، طوني خشرم، إن «ما تلا معركة (طوفان الأقصى) ترك تأثيره الفوري على القطاع السياحي المقدسي، بسبب إجراءات الاحتلال الأمنية، ومغادرة جميع الوفود السياحية إلى بلدانها، وإلغاء آلاف الحجوزات التي كانت تقررت للشهور الثلاثة القادمة بسبب تردي الأوضاع الأمنية».

خسائر بعشرات الملايين

حتى تاريخ السادس من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كان الوضع جيداً في مدينة القدس، حيث شهدت الفترة من نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي وحتى السادس من أكتوبر/ تشرين الأول 2023، انتعاشا كبيرا في الحركة السياحية، ثم بعد ذلك التاريخ بدأ الوضع يتدهور بشكل حاد بعد أن بدأت الوفود السياحية بإلغاء حجوزاتها من الفنادق ومغادرة فلسطين إلى أوطانهم. يُقدر معدل إنفاق السائح في القدس بـ1100 دولار، فيما قدر عدد السياح هذا الموسم بحوالي 45 ألف سائح، وما حصل يعني خسائر تقدر بعشرات الملايين من الدولارات، كما يؤكد خشرم. وفي ظل إلغاء السياح حجوزاتهم ومغادرتهم إلى بلدانهم أوضح خشرم، أن ذلك انعكس مباشرة على مزودي الخدمات السياحية، ومكاتب السياحة الوافدة، والفنادق، والمطاعم، والمرشدين السياحيين، وأصحاب محلات التحف السياحية، وحتى البسطات التي تبيع الهدايا، إضافة إلى مزودي مواد التنظيف، ومزودي الوقود للحافلات، وحتى مصانع التحف الشرقية التي تأثرت هي الأخرى. ويشير خشرم إلى أن هذه الخسائر المباشرة لا تشمل خسارة رأس المال للعاملين في هذا القطاع خاصة أصحاب الفنادق والمطاعم، الذين قرروا الاستثمار في مصالحهم السياحية بعد التعافي من جائحة كورونا، وعاد الكثيرون في هذا التوقيت للاستثمار في فنادقهم، وأضافوا غرفا فندقية جديدة، وطوروا ما هو قائم، أو اشتروا مزيداً من الحافلات السياحية بعد الحصول على قروض من المصارف، كما تم زيادة أعداد الموظفين العاملين في هذه الفنادق، والتوسع في عملية التطوير استجابة للزيادة الكبيرة في السياحة الوافدة والمبالغ التي حولت لصالح العاملين في الفنادق زادت عن 300 مليون دولار .

> ألغى آلاف السياح الأجانب حجوزاتهم في أشهر فنادق المدينة

> قُدر عدد السياح هذا الموسم في القدس، بحوالي 45 ألف سائح

شلل الفنادق

تبدو جميع فنادق مدينة القدس خالية تماما من نزلائها الأجانب، وبات العمل فيها مشلولا، ما سيضاعف من خسائرها التي كانت ترتبت على مدى العامين الماضيين، بسبب جائحة كورونا، يؤكد وليد الدجاني، لـ«العربي الجديد»، وهو صاحب فندق الإمبريال في ساحة عمر بن الخطاب بمنطقة باب الخليل أحد أبواب البلدة القديمة من القدس. يذكر أن فندق الإمبريال هو واحد من فندقين مهددين بالاستيلاء عليهما من قبل جمعيات استيطانية متطرفة تخوض منذ نحو عقدين صراعا قانونيا مع بطريركية الروم الأرثوذكس المالك للفندق. وعلى مدى تلك السنوات من هذا الصراع القضائي، عانى الفندق من خسائر مستمرة اضطرت إدارته إلى التخلي عن العديد من العاملين فيه، بينما يُشغّل حاليا بحد أدنى من العاملين، في وقت يخلو الفندق كما كل الفنادق الفلسطينية في القدس من النزلاء، وهو واقع ينعكس أيضا على المطاعم السياحية، وعلى أدلاء السياحة، وجميع هؤلاء يعيلون أسرا كبيرة.

> 1100
> يقدر معدل إنفاق السائح في القدس المحتلة بـ 1100 دولار، فيما يقدر عدد السياح هذا الموسم بحوالي 45 ألف سائح، وما حصل يعني خسائر تقدر بعشرات الملايين من الدولارات.

محال التحف

هذا الواقع يطاول أيضا العاملين في محلات التحف السياحية، كما يقول محمد الصالحي صاحب محل في سوق الدباغة المعروف بسوق (افتيموس) بالبلدة القديمة من القدس والمجاور لكنيسة القيامة. يقول الصالحي لـ«العربي الجديد»: «القدس في حالة موات غير مسبوق منذ حوالي شهر، لا وجود لسياح أجانب وهم الذين يشكلون الزبائن الرئيسيين لنا، إضافة إلى أن معظم المحال مغلقة، أما من يفتح أبوابه منها فلساعات قليلة، حيث تخلو الأسواق حتى من المتسوقين المحليين الذين يتجنبون الدخول الى البلدة القديمة؛ بسبب إجراءات التفتيش المذلة للمواطنين عند أبواب البلدة القديمة، وكذلك استفزازات المستوطنين والتي لا تتوقف، ومن ثم تمر أيام دون أن نُرزق حتى ولو بشيكل واحد (عملة إسرائيلية)».

معاناة الاقتصاد

من الملاحظ أن القطاع الاقتصادي المقدسي بجميع فروعه ومسمياته يعاني التداعيات الأخيرة التي أعقبت معركة «طوفان الأقصى» وحرب الاحتلال على قطاع غزة، حيث البلدة القديمة والأسواق الواقعة خارجها كانت الأكثر تأثرا نتيجة حالة الركود والشلل التجاري، كما يؤكد سكرتير الغرفة التجارية في القدس، حجازي الرشق، في حديث لـ«العربي الجديد». هذا الواقع حول البلدة القديمة من القدس، بحسب الرشق، إلى مدينة أشباح لا يرتادها إلا جنود الاحتلال ومستوطنوه الذين يضيقون على حركة المواطنين ويعتدون عليهم. ولا تتوقف طواقم بلدية الاحتلال في القدس وطواقم ضريبة الدخل التابعة للاحتلال، عن ملاحقة التجار حتى في ظل حالة الشلل والركود التي تشهدها أسواق المدينة، حسب الرشق، الذي يحث على توجيه الدعم الكافي لتجار المدينة المقدسة، لتعزيز وجودهم ومساعدتهم على الصمود في وقت يحاول الاحتلال فرض وقائع جديدة على الأرض مستغلا تدهور الأوضاع الأمنية.

ركود سياحي واسع في القدس المحتلة (Getty)

تراجعات كبيرة في البورصة الفلسطينية

يواجه الاقتصاد الفلسطيني أزمات خانقة بسبب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وحملاتها العسكرية على الضفة الغربية. وكانت بورصة فلسطين أول المتأثرين من أنشطة الاقتصاد المحلي بسبب اندلاع الحرب، إذ سجلت تراجعات في معظم الجلسات من 7 أكتوبر/ تشرين الأول، وهبط مؤشرها الرئيس «مؤشر القدس» لأدنى مستوى منذ سبتمبر/أيلول 2021 في جلسة 17 أكتوبر، حسب وكالة الأناضول. ولاحقا، بدأ المؤشر يصعد تدريجيا، مع إعلان البورصة وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية عن تدابير جديدة تحافظ على الأسهم وقيمتها السوقية، وتحفيز السيولة في السوق المالية. وفي 29 أكتوبر الماضي، أصدر مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال الفلسطينية قراراً تنظيمياً ولمدة ثلاثة أشهر، يسمح للشركات المساهمة العامة المدرجة بشراء أسهمها دون اشتراط عقد وموافقة الهيئة العامة غير العادية.

وتضمن القرار قيام الشركات المساهمة العامة المدرجة والتي ترغب في شراء أسهمها بشكل مباشر بتقديم طلب إلى هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، للحصول على موافقتها بعد التحقق من الالتزام بالمتطلبات القانونية.

مال وسياسة

يقول اقتصاديون إن الحرب القذرة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة تصب في مصلحة «التقارب بين موسكو وبكين» المعارضتين لهيمنة واشنطن وحلفائها الأوروبيين. ومن بين المكاسب: تشتيت الانتباه عن الحرب بأوكرانيا، وتعزيز ميزانية «الدفاع» الروسية، ودعم تحويل اليوان

تدويل اليوان ودعم روسيا

3 مكاسب كبرى يجنيها تحالف موسكو ـ بكين من حرب غزة

لندن ـ **العربي الجديد**

من غير المعروف حتى الآن كيف ستنتهي الحرب الإسرائيلية القذرة على قطاع غزة، وكيف ستكون تداعياتها على الاقتصاد العالمي والنظام المالي والعلاقات الدولية، ولكنها بالتأكيد أدت إلى تعزيز التقارب بين موسكو وبكين ضد هيمنة واشنطن على النظام العالمي وفق مراقبين.

ويقول محللون إن موسكو وبكين قد تستغلان حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، لتحقيق عدة مكاسب، على رأسها تشتيت انتباه القوى الغربية عن الحرب التي تخوضها روسيا في أوكرانيا، كما أن موسكو ستستغل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة دخلها المالي من الطاقة وتعزيز إيراداتها من النقد الأجنبي، إضافة إلى تعزيز التقارب بين الصين وروسيا في ما يُعرف بتحالف «موسكو ـ بكين» ضد الهيمنة الغربية، وربما إقناع العديد من دول العالم ببناء نظام عالمي جديد يحقق العدالة لدول الجنوب الجغرافي والدول الناشئة والنامية.

وحتى الآن، يستفيد التقارب الحالي بين موسكو وبكين من الغضب الشعبي العارم ضد واشنطن وأوروبا التي انحازت بالكامل إلى إسرائيل وتدعم جرائمها وخرقها كل القوانين والأعراف الدولية، وبالتالي يتجذر الرأي القائل إن القوى الغربية غير جديرة بقيادة العالم والدفاع عن الحريات والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وكشفت الحرب على غزة الأقنعة الغربية الزائفة التي كانت تقود بها واشنطن العالم وتدافع بها عمّا يسمى «النظام العالمي» الذي بنيت على أساسه النظم السياسية والقانونية في الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والقانونية المشتركة.

على صعيد أوكرانيا، يرى محللون أن حرب الإبادة على قطاع غزة، «إذا اتسعت أو طال أمدها، فسوف تتزايد التساؤلات حول قدرة الولايات المتحدة على تقديم الدعم العسكري لأوكرانيا وإسرائيل في ذات الوقت الذي تعزز فيه القدرة المالية لموسكو على تمويل الحرب ضد كييف». ولا يستبعد محللون أن ترفض مجموعة من أعضاء الكونغرس توسيع العجز المالي في الميزانية الأميركية لمصلحة دعم أوكرانيا التي يرى البعض أنها ستخسر الحرب ولا طائل من دعمها. وهو ما يعني أن الحرب على غزة بدأت تظهر نتائجها السلبية على أوكرانيا.

وحتى قبل اندلاع الحرب على غزة، كانت هناك دلائل تشير إلى أن التمويل الأميركي والمستقبلي لأوكرانيا قد يكون في خطر، خاصة بعد موافقة الكونغرس الأميركي على مشروع قانون تمويل مؤقت يوقف المساعدات الإضافية لأوكرانيا لمدة 45 يوماً.

وتعمل الإدارة الأميركية حالياً على إجازة تمويل بقيمة 106 مليارات دولار لكل من أوكرانيا وإسرائيل، منها 14,3 مليار دولار لإسرائيل والباقي لأوكرانيا، ولكن هناك معارضة شرسة من قبل الجمهوريين لإجازة هذا التمويل الضخم. وتجلت هذه المعارضة في جلسة عاصفة في نهاية الشهر الماضي، قاطعها المتظاهرون عدة مرات، طالب فيها الجمهوريون بفصل المساعدات ودعم المساعدات لإسرائيل ورفض مساعدات أوكرانيا. وقال كل من وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، ووزير الدفاع، لويد أوستن في الجلسة، إن المساعدات المقدمة لكلا البلدين مرتبطة بشكل وثيق ولا ينبغي فصلها. وحتى الآن يصر كبار الجمهوريين في الكونغرس على عدم دعم أوكرانيا. كما قدم الرئيس اليميني الجديد لمجلس النواب، مشروع قانون يقترح قصر المساعدات على 14,3 مليار دولار لإسرائيل وربطها بتخفيضات في ميزانية دائرة الإيرادات الداخلية، وهي هيئة الضرائب الأميركية.

الخزينة الروسية ودعم الحرب

رفعت الحرب القذرة على قطاع غزة أسعار برميل النفط إلى نحو 93 دولاراً لخام القياس برنت، وربما ترتفع الأسعار إلى مستويات أعلى بكثير من 100 دولار في حال توسع الحرب، ومخاوف الدول العالمية على أمن الطاقة العالمي، ومخاوف الشعوب العربية من تداعيات الانتصار الإسرائيلي على توسع الاحتلال لبناء إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات. وهذا الاحتمال سيهدد استقرار بعض الأنظمة العربية التي تعول عليها إسرائيل في حربها ضد غزة. وبالتالي، هناك احتمال كبير أن تدخل الشعوب العربية في مواجهة مع الحكومات العربية، خاصة في الدول غير النفطية التي تعاني من ويلات الفقر والغلاء والبطالة والقبضة الأمنية. وكانت واشنطن تعول على مشروع سقف الأسعار للنفط، الذي فرضته مجموعة السبع على الطاقة الروسية في ديسمبر/كانون الأول الماضي، لتحقيق هدفين وهما، ضمان تدفق النفط الخام الروسي إلى الأسواق العالمية، وإبقاء أسعار البنزين منخفضة من ناحية، وفي ذات الوقت، خفض عائدات موسكو من إيرادات الطاقة، وبالتالي كبح قدرة موسكو على تمويل الحرب ضد أوكرانيا. ولكن يبدو أن حرب الإبادة التي تشنها إسرائيل على أهالي غزة قوضت هذه الأهداف، إذ إنها رفعت من الطلب العالمي على النفط وزادت من عدم اليقين حول أمن الإمدادات في المستقبل. في هذا الصدد، يقول كبير اقتصاديي الأسواق الناشئة في مؤسسة «كابيتال إيكونوميكس، ليام بيتش»: «يبدو أن مكاسب الطاقة غير المتوقعة التي نالتها روسيا منذ بداية الحرب على غزة، ستسمح للحكومة الروسية بتكثيف جهودها الحربية دون الحاجة إلى تمويلات إضافية». وحتى الآن، رفعت الحرب على غزة الطلب على النفط الروسي، خاصة من قبل الصين وروسيا وبعض أجزاء آسيا القلقة من تداعيات الحرب الإسرائيلية على الممرات المائية في الشرق الأوسط، خاصة مضيق هرمز الذي تمر به يومياً نحو 17,5 مليون برميل يومياً إلى آسيا وخليج عدن وقناة السويس التي تمر بها نحو 4,5 ملايين برميل يومياً. وفي مثل هذه الظروف، أشارت رئيسة استراتيجية السلع في بنك «جي بي مورغان تشيس»، ناتاشا كانيفا، إلى أن سعر الحد الأقصى لم يعد ذا جدوى حالياً.

وحسب «رويترز»، ارتفعت إيرادات روسيا من النفط والغاز في أكتوبر/تشرين الأول ومنذ «طوفان الأقصى» والقصف الجوي المميت على سكان غزة بأكثر من المثلين إلى 1,635 تريليون روبل (17,63 مليار دولار) من 739,9 مليار روبل في سبتمبر/أيلول. وفي ذات الصدد، قال البنك الدولي في تقرير حديث، إن ارتفاع أسعار النفط الروسي يشير إلى أن الحد الأقصى أصبح غير قابل للتنفيذ على نحو متزايد.

> توقعات بارتفاع حجم التجارة بين روسيا والصين إلى 215 مليار دولار

وكانت الشركات الروسية قد تفادت الحظر على تأمين الناقلات النفطية عبر أسطول من الناقلات القديمة التي وفرتها شركات هندية، لذا تخطت حواجز العقوبات الغربية، وقلصت الخصم الذي تبيع به روسيا نفطها مقارنة بالأسعار العالمية، الأمر الذي عزز قدرات روسيا الحربية. كما أدت الحرب على غزة إلى رفع كلف تأمين ناقلات النفط وزيادة أسعار الخامات البترولية بسبب حالة عدم اليقين بشأن توفر إمدادات كافية في المستقبل. ويساعد التدفق الكبير لعائدات النفط على الخزينة الروسية على خفض العجز في ميزانية الدولة. ويعتقد الاقتصاديون الآن أنه من الممكن أن تصل موسكو إلى هدف العجز البالغ 2% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بتوقعات سابقة في الربيع الماضي أن يصل العجز إلى 5% أو 6% هذا العام. ويقدر الاقتصاد الروسي بنحو 1,79 تريليون دولار.

ويخفف تضييق العجز بالميزانية الروسية الضغوط المفروضة على متطلبات التمويل الحكومية من خلال تقليل الحاجة إلى استنزاف المدخرات وإصدار سندات باهظة الثمن، كما يسهم في دعم سعر الروبل الروسي الذي واصل تحسنه منذ عملية «طوفان الأقصى».

تبادل تجاري قوي

عززت الحرب القذرة على غزة التقارب بين «بكين وموسكو» ضد واشنطن وحلفائها في أوروبا وآسيا ورفت من شعبية التحالف في العالم وفق مراقبين، حيث عملت الدولتان على هدنة في الحرب تسمح بالمساعدات الإنسانية لأهالي قطاع غزة المحاصرين براً وجواً وبحراً، بينما عارضتها الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية.

في هذا الصدد، قال مبعوث الصين للشرق الأوسط، تشاي جون لنظيره الروسي ميخائيل بوغدانوف، إن «السبب الأساسي الذي جعل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يصل إلى حالته الحالية، هو أن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني لم تتم حمايتها». من جانبه، قال أستاذ الشؤون الدولية بجامعة جورج واشنطن، روبرت سوتر، عن الصين وروسيا: «إنهم يحاولون الحفاظ على استقرار وتعزيز علاقاتهم». وفي مقال افتتاحي لصحيفة «تشاينا ديلي» التي تسيطر عليها الحكومة الصينية، اتهمت الصحيفة الولايات المتحدة «بصب الزيت على النار من خلال دعم إسرائيل بشكل أعمى في الصراع المستمر». وقالت صحيفة «غلوبال تايمز» في بكين التي تديرها الدولة في افتتاحيتها الخاصة، إن الولايات المتحدة «ملطخة بدماء المدنيين الأبرياء» بعدما استخدمت الولايات المتحدة في 18 أكتوبر/تشرين الأول حق النقض ضد قرار في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي صاغته البرازيل، ويدعو إلى هدنة إنسانية تسمح بدخول المساعدات إلى غزة.

الرئيسان بوتين وشي في منتدى مبادرة «الحزام والطريق» في بكين (Getty)

نظام عالمي بديل

تعمل موسكو على إقناع الدول النامية برؤية الصين لإنشاء نظام عالمي بديل للنظام العالمي الحالي الذي تهيمن عليه أميركا وحلفاؤها. وقد يدلك ظهور الرئيس فلاديمير بوتين في تجمع عالمي في بكين على العلاقات المميزة مع الرئيس الصيني شي جين بينغ، وجاء اللقاء بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لمبادرة الحزام والطريق التي يعول التحالف الصيني الروسي فيها على كسب التجارة العالمية والوقوف ضد واشنطن في الأمم المتحدة.

ارتفاع الطلب على الوقود الأزرق في أوروبا

بروكسل ـ **العربي الجديد**

لاحظ تجار الغاز الطبيعي في أوروبا دلائل مبكرة على احتمالات ارتفاع الطلب على الوقود الأزرق هذا الشتاء، الأمر الذي يرفع درجة مخاطر السوق، ويهدد بعودة وحش التضخم إلى الدول الأوروبية وسط مخاوف توسع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

في هذا الشأن، قال محلل الأسواق لدى وكالة الطاقة الدولية، جيرجيلي مولنار لوكالة بلومبيرغ الأميركية، إن استهلاك الغاز الطبيعي في القارة العجوز زاد بنسبة 1% في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وهو ما يمثل أول نمو للاستهلاك على أساس سنوي منذ تسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في ارتفاع قياسي لأسعار الطاقة، وأجبر الشركات والأسر على خفض الطلب. وأضاف مولنار أنه من المؤكد أن انتعاش الطلب لا يزال هشاً، و«يعتمد بشكل كبير على التطور المستقبلي لأسعار الغاز».

وفي ذات الصدد، أشار نائب رئيس قسم النقل لدى شركة «شيفرون» الأميركية، كولين بارفيت، إلى أن إمدادات الطاقة الأوروبية تعد جيدة جداً في الوقت الراهن مع ارتفاع مخزونات الوقود إلى مستوى قياسي، لكن في حالة انخفاض درجات الحرارة بشدة، بالتزامن مع تراجع معدلات توليد طاقة الرياح، وزيادة الطلب الآسيوي على الغاز الطبيعي المسال، فإن عمليات السحب من المخزون قد تتسارع، ومن المحتمل أن ترتفع الأسعار مرة أخرى.

ناقلة غاز مسال تلتجئ إلى أحد المرافئ الفرنسية (Getty)

«وي ويرك» الأميركية على وشك الإفلاس

متداولون في بورصة «وول ستريت» بنيويورك (Getty)

نيويورك ـ **العربي الجديد**

تم إيقاف تداول أسهم شركة «وي ويرك» ببورصة وول ستريت في وقت مبكر من يوم الاثنين، حيث توقعت البورصة الأميركية تقديم طلب إفلاس وشيك للشركة التي تبلغ قيمتها السوقية 47 مليار دولار، وذلك حسب ما ذكرته صحيفة «فايننشيال تايمز» في تقرير، أمس الاثنين. وحسب التقرير، كانت الشركة، التي أسسها آدم نيومان ومدعومة بمليارات الدولارات من مصرف «سوفت بنك»، قد أعلنت في وقت سابق أنها لن تدفع فوائد مستحقة لحاملي السندات أثناء تفاوضها على إعادة هيكلة شاملة لالتزامات الإيجار بقيمة 13 مليار دولار. وتضاءلت القيمة السوقية للشركة إلى أقل من 50 مليون دولار أمس الاثنين، مع تداول سنداتها البالغة ثلاثة مليارات دولار في الغالب عند مستويات متعثرة. وتعاني الشركات الأميركية من الارتفاع على عائدات سندات الخزانة الأميركية التي لامست 5% في الأسبوع الماضي. وعادة ما تقود العائدات المرتفعة على تلك السندات إلى ارتفاع كلفة الدين لدى الشركات لتي تسعر سنداتها بمقياس السندات السيادية الأميركية.

وربما تكون شركة «وي ويرك» أولى علامات تداعيات العائد المرتفع على أدوات الدين الأميركية. وكانت العائدات المرتفعة أحد أسباب أزمة البنوك الصغيرة والمتوسطة في أميركا في مارس/ آذار الماضي.

شركات بريطانية تنتهك العقوبات الغربية

لندن ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات رسمية أن أكثر من 100 شركة بريطانية اعترفت بانتهاك العقوبات البريطانية ضد روسيا منذ غزو موسكو واسع النطاق لأوكرانيا بداية العام الماضي. وكشفت 127 شركة طوعًا عن انتهاكات العقوبات لحكومة المملكة المتحدة حتى 17 مايو/أيار الماضي، وفقًا لطلب حرية المعلومات المقدم إلى وزارة الخزانة البريطانية واطلعت عليه صحيفة «فايننشال تايمز». ومن خلال الاعتراف طوعاً بالانتهاكات والتعاون مع التحقيقات، يمكن للشركات تقليل العقوبات الحكومية.

وحسب تقرير «فايننشال تايمز»، أمس الاثنين، وضعت المملكة المتحدة أكثر من 1600 فرد وشركة تحت العقوبات منذ الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا في فبراير 2022. وردا على الحرب، شكلت المملكة المتحدة أشد حزمة من العقوبات ضد اقتصاد روسيا، وفرضت حظراً على شركات المملكة المتحدة التي تتعامل مع أكثر من 20 مصرفاً وأكثر من 100 من الأوليغارشيين.

في هذا الصدد، قالت الخبيرة بالجرائم المالية في شركة المحاماة، «نسيت ماسونز»، ستايسي كين، التي تقدمت بطلب حرية المعلومات، إن اتساع نطاق العقوبات خلق اختباراً كبيراً للشركات البريطانية، نظراً لمدى تكامل روسيا مع الاقتصاد العالمي مقارنة بالأنظمة الأخرى الخاضعة للعقوبات، مثل إيران وكوريا الشمالية.

وأضافت: «لقد تم الشعور بحزم العقوبات الروسية بشكل أكبر خارج روسيا بطريقة مكثفة لم يشعر بها الآخرون في الماضي. وكان للأفراد والكيانات الروسية بصمة خارج روسيا، ربما إذا نظرت إلى النظام الإيراني أو النظام السوري، فستجد أنه لم يكن هناك تلك الروابط المتبادلة بين الاقتصادات». وأضاف كين أنه يتعين على الشركات أن تفكر في الاعتراف بالانتهاكات لضمان أكبر قدر من التساهل. ويمكن أن تتراوح العقوبات ما بين خطاب تحذير وربما تصل إلى عقوبة مدنية أو محاكمة جنائية. ويتولى مكتب تنفيذ العقوبات المالية التابع للخزانة البريطانية مسؤولية مراقبة الانتهاكات. وفي ذات الصدد، قال شخص مقرب من مكتب الرقابة المالية في لندن، إن الوحدة «لا تحاول معاقبة الأخطاء الصادقة التي حدثت بشكل غير مبرر، وتأخذ في الاعتبار الجهود والفحوصات ذات الصلة التي تم إجراؤها كعوامل مخففة محتملة عند اعتراف الشركات بالانتهاك.

وأظهرت العقوبات الغربية على موسكو، مدى الروابط بين المملكة المتحدة وروسيا عبر مجموعة متنوعة من الصناعات في العام الماضي عندما وقع نادي تشيلسي لكرة القدم في أزمة بعد أن أعلنت المملكة المتحدة فرض عقوبات على مالكه في ذلك الوقت، المليارديرالروسي رومان أبراموفيتش.

حي المال في لندن حيث توجد معظم الشركات الروسية (Getty)

رؤية

لبنان يحتاج إلى إجراءات اقتصاديّة طارئة

علي نور الدين

منذ بداية حرب غزّة الراهنة، لم تغب جبهة جنوب لبنان عن المشهد، من خلال المناوشات العسكريّة اليوميّة، التي أخذت رقعتها بالاتساع تدريجيًا على جانبي الحدود. وحتّى الآن، ما زالت المواجهات تجري تحت سقف مضبوط من قبل الطرفين، أي من دون تصاعد الاشتباكات لتصل إلى حد الحرب الشاملة. لكن ومع ذلك، ما زالت التحليلات السياسيّة تتعامل مع التصعيد العسكري واسع النطاق في لبنان كاحتمال كبير قائم، خصوصًا إذا شهدت غزّة المزيد من التقدّم في الغزو البرّي الإسرائيلي. هذا الواقع، سرعان ما طرح أسئلة جديّة حول التحدّيات التي يمكن أن تواجه لبنان على المستويات الماليّة والاقتصاديّة والنقديّة، في حال تحقق سيناريوهات الحرب الشاملة مع إسرائيل، كون لبنان يعاني أساسًا من تبعات الأزمة الاقتصاديّة القائمة منذ أواخر العام 2019. وغنيٌّ عن القول إنّ طرح هذه الأسئلة يستهدف أولًا استباق هذه المخاطر المحتملة والتعامل معها وتقليص أثرها، وليس إضعاف معنويّات اللبنانيين في حال الوصول إلى هذه المرحلة. فالتعامل مع هذا النوع من الثغرات الاقتصاديّة، كجزء من اعتبارات الجبهة الداخليّة، هو ما يحدد قدرة المجتمعات على تحمّل ضغوط الحرب والمواجهة.

من المهم الإشارة أوّلًا إلى أنّ الحكومة واللجان النيابيّة ناقشتا بالفعل ما تم اعتباره «خطّة طوارئ» للتعامل مع السيناريوهات المحتملة لأي عدوان إسرائيلي. إلا أنّ إجراءات هذه الخطّة انحصرت في الجانب العمليّاتي واللوجستي، أي الجانب المرتبط بإجراءات الإجلاء والإسعاف والحماية وتأمين الاتصالات، والإمدادات، وإدارة المعلومات وغيرها. لكنّ هذه الخطّة افتقرت للأسف لجوانب لا تقل أهميّة، وتحديدًا تلك التي يفترض أن تتعامل مع الأوضاع الماليّة والنقديّة خلال فترات العدوان المحتمل، وهو ما مثّل ثغرة لم يتم تداركها حتّى اللحظة. بل وكان من الملفت خلال النقاشات التي جرت في اللجان النيابيّة عدم امتلاك الحكومة أجوبة واقعيّة للتساؤلات التي تم طرحها، بخصوص كيفيّة تمويل إجراءات الخطّة العملياتيّة واللوجستيّة نفسها. وهذا ما دفع بعض النوّاب إلى التشكيك بجدوى التخطيط لهذه الإجراءات على الورق، من دون احتساب كلفتها أوّلا، ومن ثم تحديد مصادر التمويل المحتملة ثانيًا. وذلك بالضبط ما يشير إلى عبثيّة التخطيط للإجراءات الطارئة ضمن خطّة كهذه، من دون التطرّق للمسائل ذات الطابع المالي.

عند هذه النقطة يتضح أول التحديات الاقتصاديّة المرتبطة باحتمالات الحرب، أي مشكلة فقدان التوازن في الماليّة العامّة. فإذا كانت الاعتمادات الماليّة المتوفّرة حاليًا لا تسمح بتشغيل الإدارات الرسميّة أو تمويل حاجات البنية التحتيّة في فترات السلم، فمن البديهي السؤال عن كيفيّة تأمين الاعتمادات للنفقات الإضافيّة والاستثنائيّة التي ستطرأ خلال الحرب، وبالتحديد تلك التي تُعنى بالعمل الإغاثي والطبّي والمساعدات الاجتماعيّة التي يفترض أن تتأمّن للنازحين. المشكلة هنا لا ترتبط فقط بشحّ الموارد الماليّة المتاحة أصلًا لدى الدولة اللبنانيّة، بل ترتبط أيضًا بعدم قدرة الدولة على الاقتراض من النظام المالي المحلّي، لتغطية هذه الحاجات الاستثنائيّة. فالتعثّر الذي أصاب المصارف اللبنانيّة منذ تشرين الأوّل/أكتوبر 2019، وما زال قائمًا حتّى اليوم، بات يمنع القطاع المصرفي اللبناني من أداء دوره التقليدي والتاريخي في إقراض الدولة. أمّا تراجع حجم الاحتياطات المتوفّرة لدى المصرف المركزي بالعملة الصعبة، فالزم المجلس المركزي في المصرف بالامتناع منذ شهر آب/أغسطس الماضي عن إقراض الدولة. ومن المعلوم أيضًا أنّ الدولة اللبنانيّة باتت عاجزة عن الاقتراض من أسواق المال الدوليّة، بفعل امتناعها عن سداد سندات اليوروبوند الخاصّة بها منذ شهر آذار/مارس 2020، من دون أن تتفاوض مع الدائنين لإعادة هيكلة هذه الديون حتّى اللحظة. ولهذا السبب، لم تعد الدولة تملك الكثير من الخيارات للاقتراض، باستثناء اللجوء، إلى بعض برامج المؤسسات الدوليّة، التي لا تؤمّن التمويل إلّا لغايات محددة ومحدودة جرى التفاوض عليها مسبقًا.

مشكلة تعثّر القطاع المالي، لن تترك تداعياتها على الدولة اللبنانيّة فقط، بل على المجتمع أيضًا. فخلال حرب تمّوز/يوليو 2006، ورغم كل الدمار الذي أصاب البنية التحتيّة في الجنوب وضاحية بيروت الجنوبيّة، ظلّت المصارف اللبنانيّة في العاصمة وسائر المناطق تقوم بعمليّاتها بشكل روتيني. وهذا ما سمح للبنانيين، وخصوصًا النازحين من مناطق التصعيد، بالاستفادة من مدخراتهم خلال فترة النزوح، في ظل توقّف أعمالهم وانحسار مصادر دخلهم خلال المعارك. لكن اليوم، من المعروف أنّ شرائح واسعة من الطبقة الوسطى اللبنانيّة خسرت مدخراتها التاريخيّة بعد التعثّر الذي أصاب القطاع المصرفي منذ أواخر العام 2019، ولم يعد بالإمكان الاستفادة من الودائع القديمة إلّا بموجب دفعات شهريّة محدودة جدًا. وحتّى إذا أرادت المصارف اللبنانيّة أو المصرف المركزي تسهيل أمور اللبنانيين، لا يسمح حجم السيولة المتوفّرة بزيادة معتبرة في سقوف السحوبات، التي لا يتخطى حجمها الـ400 دولار حاليًا، ولأنواع محددة من الحسابات المصرفيّة. هكذا، وبفعل محدوديّة قدرة الطبقة الوسطى على الاستفادة من مدخراتها، ستجد الدولة اللبنانيّة نفسها أمام أعداد أكبر من النازحين الذين يحتاجون المساعدات الطارئة، مقارنة بحرب يوليو/تمّوز 2006. وأبرز حاجات هؤلاء النازحين ستكون بطبيعة الحال الإيواء، خصوصًا بعدما ارتفعت كلفة الإيجارات إلى مستويات قياسيّة خلال الأسابيع الماضية، في المناطق البعيدة عن التصعيد العسكري المحتمل، استباقًا لارتفاع الطلب على المساكن في هذه المناطق في حال حصول تصعيد عسكري إضافي.

في الوقت نفسه، ستجد الدولة اللبنانيّة نفسها أمام إشكالات أخرى لا تقل أهميّة، ومنها احتمال الضغط على سعر صرف الليرة، إذا قررت المصارف المراسلة الأميركيّة التشدّد في علاقتها مع المصرف المركزي، لأسباب سياسيّة. كما ستواجه البلاد احتمالات عرقلة سلاسل توريد المواد الغذائيّة والطبيّة، بفعل إمكانيّة تلكّؤ شركات التأمين في تغطية الشحن البحري، أو زيادة رسوم هذه التغطية، إذا اندلعت مواجهة واسعة النطاق. مع الإشارة إلى أنّ بعض شركات التأمين العالميّة بدأت أساسًا بزيادة هذه الرسوم، بالنسبة لعمليّات الشحن المتجهة إلى لبنان، بسبب التوتّرات الحاصلة. لكل هذه الأسباب، تحتاج الدولة اللبنانيّة إلى اتخاذ بعض الإجراءات العاجلة، وفي طليعتها وضع سيناريوهات لتغيير وجهة استعمال بعض الاعتمادات الماليّة المتوفّرة، رغم شحّها، في حال حصول تصعيد عسكري كبير، وذلك في ضوء الأولويّات التي سيفرضها هذا التصعيد.